

رهانات حماس على «سيف القدس» تتبدد

غزة - بدأت رهانات حركة حماس على استثمار ما تعتبره إنجازاً عسكرياً في حرب غزة الأخيرة في التبدد في ظل موقف إسرائيلي متشدد ومتحيز للرد على أي مغامرة عسكرية جديدة قد تقدم عليها الحركة.

وسعت الحركة الفلسطينية لاستثمار نتائج المعركة العسكرية التي اندلعت في 10 مايو الماضي واستمرت أحد عشر يوماً قبل أن تنجح مصر في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وعمدت الحركة التي تسيطر على القطاع منذ العام 2007 إلى التسويق لانصار في هذه المعركة التي أطلقت عليها «سيف القدس»، معتبرة أن ما حققته إنجاز تاريخي من شأنه أن يقلب المعادلة القائمة ويجعلها قادرة على فرض شروطها، ومنها الحصول على اعتراف دولي بها، وفرض نفسها في قلب السلطة عبر الذهاب في انتخابات سبق وأن أجراها الرئيس محمود عباس وتعاطت الحركة حينها مع القرار بفتور. وكانت الحركة ترنو إلى أن تقود الجولة الأخيرة إلى عهد جديد برفع الحصار الكامل عن غزة وعقد صفقة تبادل أسرى كبرى، لكن كل هذه الطموحات باتت اليوم مهددة في ظل حكومة إسرائيلية جديدة حريصة على تبني نهج متميز عن سابقتها في التعاطي مع الحركة الفلسطينية.

حكومة إسرائيل الجديدة بقيادة نفتالي بينيت حريصة على تبني نهج متميز عن سابقتها في التعاطي مع حركة حماس

واعتبر أن «رسائل الفصائل وحركة حماس حتى الآن هي رسائل تكتيكية يراد منها تهديد إسرائيل ومنعها من فرض معاملة جديدة».

من جهتها قالت عبير ثابت أستاذة العلوم السياسية في جامعة الأزهر بغزة «قد نكون أمام مواجهة جديدة حال استمر التعتن الإسرائيلي في تحقيق المطالب الفلسطينية ورفع الحصار عن غزة، وفشل الوساطة في تحقيق أي اختراق بهذا الخصوص».

ورأت أن استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي يضاعف موقف الفصائل كما أن «تغيير الحكومة الإسرائيلية والاضطراب الذي سبقها كان أيضاً من بين الأسباب المهمة التي أضعفت الجهود السياسية المحلية والدولية الرامية إلى تحقيق معاملة الهدوء بين القطاع وإسرائيل».

وحصلت الحكومة الإسرائيلية الجديدة على ثقة الكنيست (البرلمان) يوم 13 يونيو الجاري ليصبح زعيم حزب «يمين» اليميني نفتالي بينيت (49 عاماً) رئيساً لها حتى أغسطس 2023، يتبعه في هذا المنصب بائير لابيد زعيم حزب «هناك مستقبل» حتى نوفمبر 2025.

مبادرة حمدوك تكرر حالة التشظي بين مراكز صنع القرار في السودان

نداء السودان يجمد عضويته في المجلس المركزي لقوى التغيير



تصريحات حمدوك تستفز المكون العسكري

جنح عبدالعزيز الحلو، ويبدو كشخص يستنجد بالقوى السياسية والشعبية لإنقاذه من الموقف الحالي، لأنه أضحت هناك متغير جديد يتمثل في وجود سلطتي قرار داخل المكون العسكري بعد تصاعد حدة الخلافات بين البرهان وحميدي.

وأكد أستاذ العلوم السياسية بمرکز الدراسات الدولية بالخرطوم الرشيد محمد إبراهيم أن الاعتراف بالمشكلات بحثاً عن حلول لها أمر مطلوب نظرياً، لكن من ناحية المكون العسكري فهو ينظر إليها باعتبارها تحمل إشارات سلبية حيث تضمنت انتقادات له، ولا يستطيع أحد التعرف على الطريقة التي فهم بها العسكريون المبادرة.

وأوضح في تصريح خاص لـ «العرب» أن المبادرة جاءت قبل أيام من تصعيد موقعه حدوثه مع حلول ذكرى 30 يونيو التي أتت إلى صعود نظام الرئيس السابق عمر البشير، ويمكن أن تؤدي عملية الاستقطاب الحالية إلى مواجهة بين المكونين المدني والعسكري.

ويتعزز هذا الاتجاه في ظل تحميل حمدوك المكون العسكري مسؤولية الفضل من دون أن يجد حلاً تفصيلياً للمشكلات القائمة، حيث تحدث عن قرارات عامة تواجه صعوبة في تنفيذها على الأرض.

ممثلة في قوى الحرية والتغيير، وفشل الحاضنة السياسية التي جرت صناعتها باسم «مجلس شركاء الفترة الانتقالية». وأضاف أن حمدوك لم يعرض مبادرته على تجمع المهنيين مثلما فعل مع كثير من القوى السياسية قبل طرحها، لكن ما جاء فيها من بنود تحمل حلولاً منطقية للأوضاع الراهنة وتصلح لتكون خارطة طريق جديدة لتوحيد قوى الثورة.

وأشار إلى أن الرجل أقدم على طرح المبادرة بعد أن فقد جزءاً كبيراً من مصداقيته لدى الشارع ما يجعل القوى السياسية تتشكك في إمكانية نجاحها. ويحاول حمدوك العودة إلى القاعدة الثورية التي انطلق منها وحظي من خلالها بدعم شعبي واسع في بداية الفترة الانتقالية، وهو أمر لن يكون سهلاً بعد أن انخرط في تحالفات عديدة مع المكون العسكري طيلة العامين الماضيين، ونفض يده من هذا التصارب له ثمن قد يدفعه سياسياً في ظل تضارب مشاريع الوصول إلى السلطة بين المدنيين والعسكريين.

ويرى متابعون أن حديث حمدوك عن تعدد مراكز اتخاذ القرار في السلطة التنفيذية يعني أنه أضحت غير قادر على تمرير رؤية المكون المدني في عدة قرارات، على رأسها اتخاذ مواقف من المفاوضات الجارية مع الحركة الشعبية شمال

رئيس مجلس السيادة ونائبه الفريق أول محمد حمدان دقلو (حمديتي) بشأن رفض الأخير دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة حيزاً من التلميحات التي تضمنتها خطاب حمدوك الذي أعلن فيه مبادرته، واعتبر أن عملية الدمج تتطلب توافقاً بين قيادة القوات المسلحة والدعم السريع والحكومة للوصول إلى خارطة طريق تخاطب القضية بكل أبعادها.

ويرى مراقبون أن الخطاب الذي حظي برضاء كافة قوى الثورة وأعلنت دعمها له قد يقود إلى صراع حاد بين المكونين المدني والعسكري، وأن إسباح المجال أمام قوى مدنية لكي تحدد طريقة دمج الجيوش لن يحظى بقبول داخل الجيش.

وذهب هؤلاء للتأكيد على أن الحديث عن النشاط الاقتصادي للجيش والمطالبة بحصره في الصناعات ذات الطبيعة العسكرية لن يحظى بقبوله، وكانت هذه أبرز عوامل الخلاف بين الطرفين في الفترة الماضية مع اشتداد الأزمة الاقتصادية.

وقال المتحدث باسم تجمع المهنيين وليد علي لـ «العرب» إن السبب الرئيسي وراء المبادرة يعود إلى بروز صراع داخل المكون العسكري وتزامنه مع تشردم القاعدة التي تتكى عليها الحكومة

ويواجه المشهد السوداني المزيد من التعقيدات في ظل حالة التشردم والانقسامات التي تعصف بأقطاب السلطة الانتقالية، وفي محاولة من قبله لحلحلة العقد الموجودة طرح رئيس الوزراء عبدالله حمدوك مبادرة هي أشبه بخارطة طريق، لكن يبدو أن النتائج المترتبة عنها كانت عكسية.

الخرطوم - طفت على السطح خلافات جديدة بين مكونات تحالف قوى الحرية والتغيير بعد إعلان «نداء السودان» الأربيعاء تجميد عضويته في المجلس المركزي للحالف ابتداء من الثلاثاء المقبل دون أن يذكر أسباباً واضحة لهذه الخطوة.

وتنبع أهمية الخطوة من الدور المهم الذي تمثله قوى نداء السودان داخل منظومة الحرية والتغيير، كما تضاف إلى خطوات أخرى تتفاعل في الشارع السوداني، بما يؤثر على مستقبل الحكومة التي لم تخف تمليلها من تطورات قد تمنعها من تحقيق أهدافها.

وظهرت بوادر أزمة بين المكونين المدني والعسكري في السودان الثلاثاء حيث استفاض رئيس الحكومة عبدالله حمدوك في الحديث عن انقسامات داخل المكون العسكري وخطورتها على وحدة بلاده، وهو نفس المنطلق الذي اتخذه العسكريون لتوجيه انتقادات عديدة للمكون المدني واتهامه بالتفرغ لمشاكله الداخلية دون أن يتوحد في مواجهة أزمات الانتقال الديمقراطي.



وليد علي السبب وراء المبادرة يعود إلى صراع داخل المكون العسكري

وطرح حمدوك مبادرة لدعم قضايا الانتقال الديمقراطي واستكمال السلام في السودان سلطت الضوء على أهمية توحيد الكتلة الانتقالية وتحقيق أكبر إجماع ممكن داخلها حول مهام الانتقال، وطالب بوضع جدول زمني متفق عليه للوصول إلى تشكيل جيش وطني واحد مهني وقومي بعقيدة عسكرية جديدة. وأخذت الخلافات التي ظهرت للعلن بين الفريق أول عبدالفتاح البرهان

عائلات المعتقلين في سوريا ضحايا سماسرة يبيعون الوهم مقابل المال

ويعد «السماسرة» الأكثر نجاحاً في تنفيذ وعودهم، المحامون أو التجار ممن لديهم علاقات وطيدة داخل الأجهزة الأمنية والقضائية.

وتشرح المحامية نورا غازي، مديرة منظمة «نو فوتو زون» المعنية بتقديم المساعدة القانونية للمعتقلين والمفقودين وعائلاتهم، «استثمر محامون العمل خصوصاً في محاكم الإرهاب» أحياناً لتسريع إحالة المعتقلين إلى القاضي.

وتشير إلى حالات يأخذ فيها محامون المال من العائلات رغم معرفتهم أن المعتقل سيخرج بكل الأحوال. وهناك من يدفع منهم رشوا للقضاة والأمن، ومنهم من يأخذ نسبة من المبلغ أو مجرد أتعابهم، وينجحون فعلاً في إخراج الشخص».

وفي تقرير صدر بداية العام الحالي، أوردت رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدانيا أن النظام السوري استخدم المعتقلين والمخفيين قسراً «وسيلة لجني ومراكمة الثروات وزيادة نفوذ الأجهزة الأمنية وقادتها والناظرين في حكومته وبعض القضاة والمحامين».

واستناداً إلى المئات من المقابلات التي أجرتها الرابطة في تقريرها مع معتقلين سابقين وعائلات محتجزين قسراً، تبين أنهم دعوا ما يفوق مليونين و700 ألف دولار للحصول على معلومات أو بناء على وعود بالزيارة أو إخلاء سبيل، وقدرت الرابطة أن تكون عمليات الابتزاز المالي منذ العام 2011 أدخلت للنظام أو مقربين منه ما يقارب 900 مليون دولار.

ومراكز أمنية، «أريد أن أعرف إن كان حياً أم ميتاً».

ومن بين المبالغ التي دفعتها العائلة 350 ألف ليرة لمساعد أول في الجيش وعدها أنه سيحضر ابنها، قبل أن يتوقف عن الرد على اتصالاتها.

ديانا سمعان
الحصول على معلومات عن معتقلين مستحيل ما خلق سوقاً سوداء

وطلب مكتب محاماة في دمشق، أكد لها أن ابنها في سجن صيدانيا، خمسة ملايين ليرة مقابل نقله إلى سجن عدرا المركزي. وفعلاً سددت أم يحيى دفعات للمحامين بالسز عن زوجها.

وقبل نحو عامين، طلب منها محام عشرة آلاف دولار، لكن زوجها رفض الدفع، وتقول «رجوته أن يقبل، واتهمته أنه يكرمنا.. فلو أتاني مئة شخص آخر، حتى لو كان الأمل واحد في المئة فقط، لأعدت التجربة».

ودخل نصف مليون شخص إلى سجون ومراكز اعتقال تابعة للنظام منذ انفجار الأزمة في العام 2011، وقد قضى منهم نحو ألفاً تحت التعذيب أو نتيجة ظروف اعتقال مروعة.

ويسعى الكثير من الأهالي لنقل أبنائهم من سجن صيدانيا الذي تصفه المنظمات الحقوقية بأنه «سلع بشري»، أو من الأفرع الأمنية، لتجنبيهم التعذيب والظروف الصحية السيئة.

سعاد (45 عاماً) بحثاً عن شقيقها (30 عاماً) المفقود منذ 2013.

في أبريل الماضي، تواصل شخص مع العائلة المقيمة في مناطق سيطرة الفصائل الموالية لتركيا في شمال سوريا، واعدت بالإفراج عن الشاب مقابل مبلغ مالي سارعت العائلة إلى دفعه. وتروي سعاد أنه حين عاودت العائلة الاتصال بالوسيط، «ابلغنا أن شقيقي توفي قبل ثلاثة أيام».

وما إن مرَّ إسبوعان حتى اتصل شخص آخر واعدت بتسجيل صوتي. وكان له ما يريد من المال، لكن العائلة لم تلتق إلا لتسجيلاً غير مفهوم. وتقول سعاد «لم نسمع شيئاً».

وانفقت أم يحيى (اسم مستعار) «عشرة ملايين ليرة» دفعتها لحمامين و«سماسرة» لياتوا لها بمعلومات عن ابنها المعتقل دون نتيجة، فقرر زوجها التوقف عن الدفع بعدما باعت العائلة قطعة أرض ومنزلها في إدلب (شمال غرب).

واعترضت قوات النظام بحبيبي في العام 2012. وبعد ستة أشهر، تمكنت والدته من زيارته في فرع الأمن السياسي في إدلب التي كانت لا تزال آنذاك تحت سيطرة قوات النظام. وتقول «خفت حين رأيته ولم أعرفه، كان وزنه لا يتجاوز 50 كيلوغراماً، فيما كان يزن 110 كيلوغراماً قبل اعتقاله».

وكانت تلك المرة الأولى والأخيرة التي رأت فيها ابنها بعد اعتقاله، حيث تقول أم يحيى (56 عاماً) التي تنقلت بين محافظة وأخرى للقاء وسطاء أو زيارة سجون

يعودونها بصورة أو تسجيل صوتي لفرد منها معتقل، أو بمساعدته، لكنهم سرعان ما يتوارون عن الأنظار بعد حصولهم على المال. ويقدم أحياناً المتصلون معلومات عن الشخص المعتقل لإقناع العائلة بالتعامل معهم.

وتقول أم سعيد (63 عاماً) التي اعتقل ابنها عام 2012 «كلما قال لي أحدهم عن واسطة، أذهب إليه، حتى أصبحت على الحديدة»، مشيرة إلى أن من بين الوسطاء محامي طلب أكثر من مليون ليرة (أكثر من ثلاثة آلاف دولار في ذلك الوقت)، لكنه لم يأت بمعلومة واحدة. كما أنها اشترت هاتفاً جوالاً لشخص تعرفت عليه على أساس أنه يعمل في الأمن، وكان يحدد لها مواعيد زيارته إلى سجن صيدانيا، وما إن اتصل إلى هناك يتبين لها أن ليس لها إذن بالزيارة.

وتؤكد الوالدة المصابة بمرض القلب، أن بعض الأشخاص الذين تواصلت معهم لا تعرف حتى هويتهم، مضيئة «بعت فرش (أثاث) منزلي وحلي بناتي لم يبق لدي شيء، فقررت أن أستودع الله ولدي».

تقول الباحثة في الشأن السوري بمنظمة العفو الدولية ديانا سمعان إن الحكومة السورية جعلت الحصول على معلومات عن المعتقلين أمراً «مستحيلاً» ما خلق «سوقاً سوداء». وتضيف «ينتهي الأمر بالعائلات المستحيتة للحصول على معلومة، يدفع أموال طائلة، وأحياناً كامل مدخراتها لوسطاء وسماسرة مقربين من الحكومة». وبعد سنوات من دفع مبلغ قارب 20 مليون ليرة دون نتيجة، لم تستسلم عائلة

بيروت - يستغل سماسرة محسوبون على نظام الرئيس بشار الأسد معاناة أهالي المفقودين والمعتقلين في السجون السورية لإيهامهم بالكشف عن مكان ومصدر نوبهم مقابل مبالغ مالية كبيرة قبل أن يتخروا ويتواروا عن الأنظار.

ومن بين ضحايا هؤلاء السماسرة أم سعيد التي باعت كل ما تملك، حتى أثاث منزلها، كي تدفع لـ «سماسرة» أو هو موها أنهم قادرون على تحديد مكان ابنها المفقودين في سجون النظام في سوريا، لكن مرت نحو عشر سنوات ولا تزال تجهل مصيرهما.

وتقول أم سعيد من مكان إقامتها في وسط سوريا «كذبوا علي، والغريق يتعلق بقشة.. لو طلبوا قلبي لأعطيهم إياه».



مسالخ بشرية